المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

تحليل سياسات

# هجليج: صراعٌ من أجل الموارد، أم من أجل بناء سودان جديد؟

د. النور حمد وأ. عبد الله الفكي البشير | أبريل ٢٠١٢

هجليج: صراعٌ من أجل الموارد، أم من أجل بناء سودان جديد؟

سلسلة: تحليل سياسات

د. النور حمد وأ. عبد الله الفكي البشير | أبريل ٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٢

---

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦
الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧
الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

# المحتويات


مدخل ١

قنابل نيفاشا الموقوتة ١

الحركة الشّعبية: من السّودان الجديد الموحّد إلى الانفصال ٣

الحركة الشعبيّة– قطاع الشّمال ٣

عامل النّفط ٤

تحالف الجبهة الثوريّة السودانيّة (تحالف كاودا) ٨

احتلال هجليج وتحالف كاودا: المشاركة ما بين التّأكيد والنّفي ٩

الدّور الإسرائيلي في إبقاء السّودان مضطربًا ١٠

موقف القوى الدوليّة من احتلال هجليج ١٢

موقف القوى السياسيّة المعارضة في الخرطوم ١٤

آثار احتلال هجليج وتداعياته ١٦

هجليج والأزمة الوطنيّة واستشراف المستقبل ١٨

١. الحاجة إلى تحقيق التّسوية الوطنيّة الشّاملة ١٨

٢. الأزمة الوطنيّة واتّفاقيات السّلام: منهج التّرقيع ونتائجه ١٩

خلاصة ٢١

## مدخـل

إنّ طبيعة الصّراعات الدّائرة في السّودان لا تنفصل عن طبيعة الصّراعات في أفريقيا بصورةٍ عامّة، وفي دول القرن الأفريقي بصفة خاصّة. وتتجلّى هنا عدّة عوامل مشتركة، منها: غياب الدّيمقراطية، والإخفاق في إدارة التّنوّع الثّقافيّ، وتراكمُ المظالم نتيجة اللّاتوازن في التّنمية بين الأقاليم المختلفة داخل الدّولة. ولقد أدّى هذا الواقع إلى توفّر الشّروط المُعينة على الصّعود السّريع للإثنيّات. يضاف إلى ذلك تمكّنُ الثّقافة الاستعماريّة من عقول القيادات والسّاسة، ومطامع القوى الدّوليّة المستمرّة والمتوسّعة، وأزمة القيادات وتدنّي سقوفها المعرفية، ثمّ التّعويل والمراهنة على الحسّ الدّيني بدلًا عن الحسّ الوطنيّ. وقد مثّل احتلال منطقة هجليج السّودانية –الّتي تضمّ منشأة نفطيّة تنتج ما يقارب نصف كمّية النّفط المنتجة في السّودان بعد انفصال الجنوب– تطوّرًا غير مسبوق في العلاقة المتوتّرة بين البلدين الجارين. وظلّت الحكومتان في جمهوريّة السّودان وجمهوريّة جنوب السّودان تمارسان مع بعضهما سياسة ليّ الذّراع، ممّا قاد الأمور إلى هذه المرحلة الحرجة.

## قنابل نيفاشا الموقوتة

لقيت اتفاقيّة نيفاشا التي وقّعتها الحكومة السّودانية في عام ٢٠٠٥ –منفردةً– مع الحركة الشّعبية لتحرير السّودان، نقدًا حادًّا من مختلف القوى السّياسية الشّمالية المعارضة لنظام "الإنقاذ". بل لقيت نقدًا حتّى من بعض النّخب المتنفّذة في حكومة الإنقاذ نفسها. فتلك الاتفاقيّة الّتي نصّت على منح الجنوب حقّ تقرير المصير عقب فترة انتقاليّة مدّتها ستُّ سنوات، حملت في طيّاتها – منذ البداية– عددًا من القنابل الموقوتة، وذلك أنّها تركت عددًا من المشاكل المعلّقة دون حلّ. من ذلك –على سبيل المثال– مسألة ترسيم الحدود، ومصير منطقة أبيي المتنازع عليها بين الطّرفين، وموضوع الجنسيّة، وحقّ الإقامة للجنوبيّين الّذين وُلدوا أو عاشوا في الشّمال، والشّماليّين الّذين وُلدوا أو عاشوا في الجنوب. ومنها أيضًا، مسألة وضع ولايتي جنوب كردفان والنّيل الأزرق اللّتين قاتل فصيل كبير من أبنائهما مع الحركةِ الشّعبية لتحرير السّودان قبل توقيع اتفاقيّة نيفاشا. فولاية جنوب كردفان تضمّ منطقة جبال النّوبة ذات الوضعيّة الإثنية والثّقافيّة الخاصّة، كما تضمّ ولاية النّيل الأزرق منطقة الانغسنا ذات الوضعيّة الإثنية والثقافية الخاصّة

هي كذلك. ولم يمنح سكّان هاتين الولايتين الشماليّتين حقّ تقرير المصير عبر استفتاءٍ شعبي، كما حدث للولايات الجنوبيّة. فهما أصلًا ولايتان شماليّتان، ولذلك أنيط مصيرهما بما سمِّي بـ "المشورة الشّعبية". ونظرًا لعدم توضيح معالم الكيفيّة التي ينبغي أن تجري وفقها هذه المشورة الشعبيّة، فقد ازدادت حدّة الاحتقان في العلاقات بين الحركة الشّعبية (قطاع الشّمال) الناشطة في هاتين الولايتين وبين الحكومة المركزيّة.

ويبرز أيضًا موضوع اقتسام الثّروات الذي يقف الآن وراء التّوترات الشّديدة الرّاهنة، والذي لم تجر إدارته –كما اتّضح أخيرًا– على نحوٍ صائب. فقد ذهب أكثر من ثلثي عائدات النّفط إلى دولة الجنوب. وظهرت آثار ذلك على اقتصاد جمهوريّة السّودان، إذ انخفضت عملتها (الجنيه) إلى ما يقارب نصف قيمتها قبل الانفصال. ولقد كان بوسع حكومة الشمال أن تفاوض على نحوٍ أفضل وأكثر تفهّمًا لأوضاعها لتصل إلى انتقالٍ تدريجي للنّفط المستخرج من الجنوب لسيطرة دولة جنوب السّودان، حتّى يتّسع الوقت لجمهوريّة السّودان لتدبّر بدائل جديدة في قائمة صادراتها، تسدّ الفجوة التي تركتها في اقتصادها خسارة ثلثي البترول لصالح دولة الجنوب. ولقد جانبت دولة جنوب السّودان الحكمة حين لم تول أهمّية لخطورة أخذ ثلثي النّفط من الشّمال جملة واحدة، من دون مراعاة لما يمكن أن يحدثه ذلك من آثارٍ مدمّرة على الدّولة الأمّ، ولا سيّما أنّ دولة السّودان الأمّ هي الّتي استثمرت في استخراج النّفط في أصعب ظروف الحصار الدّوليّ. فحدوث ضائقةٍ اقتصاديّةٍ حادّةٍ في الشّمال، كما هي الحال الآن، لابدّ أن ينعكس سلبًا على دولة الجنوب النّاشئة، في ما يتعلّق بأمنها واستقرارها. ويبدو أنّ دولة جنوب السّودان لم تتعلّم من خطئها الأوّل بعدم مراعاة ما يمكن أن يحدث للشّمال، وإنّما اتّجهت نحو الإمعان في الخطأ باحتلال هجليج الّتي لم تكن تبعيّتها للشّمال مثار جدلٍ في مفاوضات السّلام. فباحتلال هجليج، وزعم أنّها أرض جنوبيّة، تكون حكومة جنوب السّودان قد أبدت مزيدًا من الطّمع في نفط شمال السّودان. وبصيغةٍ أخرى، اتّجهت إلى مزيدٍ من التّضييق على الشّمال في مصادره للعملة الأجنبيّة، ففقدان حقل هجليج يعني فقدان ٢٠% من كمّية النّفط المنتجة في الشّمال عقب الانفصال[١].

[١] "خبير اقتصادي: السودان يفقد ٢٠% من عائداته النفطية لتوقف حقل هجليج"، صحيفة **الاتحاد** الإماراتية، ٢٠١٢/٤/٢٩.

## الحركة الشّعبية: من السّودان الجديد الموحّد إلى الانفصال

بدأت الحركة الشعبيّة لتحرير السّودان "حركة وحدويّة"، ولقد رفعت شعار السّودان الجديد. واسمها نفسه يدلّ على وحدويّتها. فهي –وفق ما زعمت– حركة تريد تحرير السّودان من النّخب الشّمالية المسيطرة بقوّة السّلاح، وقوّتي السّلطة والثّروة، من أجل أن تبنيَ سودانًا جديدًا ديمقراطيًّا تعدديًّا. وبعد أن وُقّعت اتفاقيّة نيفاشا ووصل زعيم الحركة الشّعبيّة الرّاحل جون غرنغ إلى الخرطوم، ليصبح النّائب الأوّل لرئيس الجمهوريّة، ظلّت الحركة على مبدئها الوحدوي. وهكذا أصبح تغيير الطّبيعة السّلطوية لنظام الإنقاذ، كما أصبحت شعارات بناء السّودان الجديد، رهينة صندوق الاقتراع في الانتخابات الّتي تلي الفترة الانتقاليّة. وفي مفاجأة غير متوقّعة، توفّي زعيم الحركة الشعبيّة، جون غرنغ، الذي عُرف بتوجّهه الوحدوي، في حادث طائرة لفّه الكثير من الغموض، وأحاطت به العديد من التّساؤلات والشّكوك. وبعد موته، استعرت الخلافات بين الحكومة والحركة الشعبيّة لتحرير السّودان. وفشل شعار "جعل الوحدة خيارا جاذبا" الذي أقرّته اتفاقيّة نيفاشا، بسبب سياسات حكومة الإنقاذ الوطنيّ. فقد خشيت حكومة الإنقاذ –في ما يبدو– من احتمالات تحالف المعارضة الشّمالية مع الحركة الشّعبيّة لتحرير السّودان. فمثل هذا التّحالف، ربّما أضعف فرصتها في الفوز السّاحق والانفراد بالسّلطة، حين يحين أوان الانتخابات المزمع تنظيمها. وانقضت سنوات المرحلة الانتقاليّة في الشّد والجذب بين شريكي الحكم. ولم تتحسّب الحكومة السّودانية –بما يكفي– لما يمكن أن ينتج من كارثة اقتصاديّة، وأمنيّة، ومن احتمالات التّشظّي، في حال انفصال الجنوب. وتصاعدت نعرة الانفصال نتيجة الشّد والجذب الشّديدين. وجاء الاستفتاء، واختار الجنوبيّون الانفصال بنسبةٍ قاربت مئة في المئة.

## الحركة الشعبيّة– قطاع الشّمال

عقب انفصال الحركة الشّعبية لتحرير السّودان بالإقليم الجنوبي، أصرّت الحكومة السّودانية، على جمع الأسلحة من فصيلي الحركة الشّعبية – قطاع الشمال اللّذين شاركا الحكومة في حكم ولايتَي جنوب كردفان والنّيل الأزرق. وقامت حكومة الإنقاذ بتلك المحاولة بدعوى أنّ الحركة الشّعبية قد انفصلت بالإقليم الجنوبي، ومن ثمّ، لم يعد هناك مبرّرٌ لكي يبقى لها وجودٌ مسلّحٌ في الشّمال. فتأزّم الوضع في ولايتي جنوب كردفان والنّيل الأزرق عندما قامت الحكومة بإجراء استباقيٍّ

بغرض تجريد هذين الفصيلين من الأسلحة، فوقع صدامٌ محدود في مدينة كادوغلي عاصمة جنوب كردفان، وتوتّرٌ محدود في الدمازين عاصمة ولاية النّيل الأزرق. وكان نتيجة ذلك أن انسحبت الحركتان من عاصمتي الولايتين اللّتين كانتا تشاركان في حكمهما، لتستقرّا في الأحراش، وتبدأ مرحلة جديدة من التّمرد المسلّح في جنوب كردفان والنّيل الأزرق. ولقد سبق أن حذّر كثيرٌ من الأكاديميّين، والنّاشطين السّياسيّين، وقادة أحزاب المعارضة، والصّحافيّين، من نشوء جنوب جديد داخل الحدود الجنوبيّة لجمهوريّة السّودان. وبالفعل، تفاقمت الأوضاع في هذا الجنوب الجديد، بعد قيام ما سُمِّي بـ "تحالف كاودا"، وإنشاء ما سُمِّي بالجبهة الثّورية السّودانية، التي ضمّت المجموعات المسلّحة المعارضة المنضوية تحت لواء الحركة الشعبيّة– قطاع الشّمال في كلّ من جبال النوبة بجنوب كردفان، ومرتفعات الأنغسنا في جنوب النّيل الأزرق. كما انضمّت إلى تحالف القوى الثّورية مجموعة مَنّي أركو مناوي الدّارفورية الّتي غادر قائدها الخرطوم غاضبًا بعد أن وقّع اتّفاقًا مع الحكومة السّودانية. يضاف إلى ذلك أيضًا، انضمام حركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، وحركة جيش تحرير السّودان بقيادة عبد الواحد محمد نور إلى التّحالف.

نتيجةً لكلّ ما تقدّم ذكره، أصبح نطاق شمال السّودان الممتدّ بمحاذاة الحدود الشّمالية لدولة جنوب السّودان الوليدة، نطاقًا ملتهبًا. وهو نطاقٌ كبير يمتدّ من حدود السّودان الجنوبيّة مع أفريقيا الوسطى، في الجنوب الغربي، إلى الحدود الشّرقية مع إثيوبيا في الجهة الجنوبيّة الشّرقية. ويُقدّر طول هذا النّطاق بما يزيد على الألفي كيلومتر، وعرضه بضع مئات من الكيلومترات.

## عامل النّفط

على الرّغم من هذا الاتّساع الكبير لنطاق العمليات المسلّحة، إلا أنّ الثّروة النفطيّة والخلافات الحادّة بشأن إدارة ملفّها، هي –في ما يبدو– الّتي أدّت إلى التّطورات الخطيرة الأخيرة الّتي تمثّلت في توغّل جيش جنوب السّودان في أراضي جمهوريّة السّودان، واحتلال المنشآت النّفطية في حقل هجليج. ولقد دان الاتّحاد الأفريقي هذا الفعل، واصفًا إيّاه بأنّه غير قانوني، ومطالبًا حكومة جنوب السّودان بالانسحاب الفوري من المنطقة دون أيّ شرط[٢]. كما دعا مجلس الأمن دولةَ

[٢] "الاتحاد الأفريقي يدين احتلال جنوب السودان لحقل نفط بمنطقة حدودية"، صحيفة **الفجر** المصرية، ٢٠١٢/٤/١٣.

جنوب السّودان إلى الانسحاب من هجليج، مع ذكره ضرورة أن توقف جمهورية السّودان قصفها الجوّي لأراضي جمهورية جنوب السّودان، وتجنّب الدّخول في حربٍ مفتوحة[٣]. وتوالت الإدانات على حكومة جنوب السّودان من مختلف الجهات العربيّة والعالميّة.

حين فقدت جمهوريّة السّودان بانفصال الجنوب وتأسيسه دولة مستقلّة في تمّوز / يوليو ٢٠١١ نحو ٧٠% من عائداتها النّفطية، بادرت الحكومة إلى طمأنة المواطنين السّودانيّين على لسان وزير الماليّة، أنّ أوضاع البلاد الاقتصاديّة لن تتأثّر بفقدان ثلثي عائدات النّفط الذي كان يُنتج في حقول الدّولة الموحّدة. ولكن، اتّضح بعد فترة وجيزة، أنّ ذلك غير صحيح، وأنّ الميزانيّة السّودانية سوف تعاني عجزًا فعليًّا كبيرًا، ممّا جعل الحكومة السّودانية تسعى بالفعل إلى استقطاب إعانات من الدّول العربيّة الغنيّة. تحت هذا الضّغط الاقتصاديّ، شرعت حكومة جمهوريّة السّودان في التفاوض مع حكومة جنوب السّودان بشأن تكرير نفطها، ومعالجته، وتصديره عبر الأنابيب التي يملكها الشّمال، واستخدام ميناء بورتسودان لتصديره، نظير رسوم تصل إلى ٣٦ دولارًا أميركيًّا للبرميل الواحد. غير أنّ حكومة جنوب السّودان رفضت ذلك المقترح، وعرضت –في المقابل– دولارًا واحدًا للبرميل. وانتهى النّزاع بأن أوقف الجنوب ضخّ نفطه عبر أنابيب الشّمال، بعد أن شرع السّودان عمليًّا في تحصيل تلك الرّسوم عينا من النّفط الجنوبي الذي يمرّ في أنابيبه.

اتّهمت حكومة جنوب السّودان حكومة السّودان بسرقة نفطها. وردّت حكومة السّودان بأنّها اضطرّت إلى أخذ حقّها، وحقّ شعبها عينًا من النّفط الجنوبيّ المصدّر عبر أراضيها، بعد أن اتّضح لها –بحسب قولها– أنّ دولة الجنوب ليست جادّةً في التّفاوض للوصول إلى حلٍّ متّفق عليه[٤]. وعلّق الخبير الاقتصاديّ محمد النّاير على ذلك لصحيفة "الأهرام اليوم" السّودانية، قائلًا: إنّ قرار حكومة الجنوب بوقف ضخّ النّفط عبر منشآت الشّمال، تمّ في إطار المزايدت السّياسية، بغية امتلاك ورقة ضغط لتحقيق تقدّم في المفاوضات مع السّودان، من أجل تخفيض

---

[٣] "دعوات دولية لجوبا للانسحاب من هجليج"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٢/٤/١٢،
http://www.aljazeera.net/mob/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/642fee99-489f-432b-9f57-fc832fe06109

[٤] طلال إسماعيل، "الجنوب يوقف ضخّ النفط والسودان يحذّر"، صحيفة **الأهرام اليوم** (الخرطوم)، ٢٠١٢/١/٢١.

رسوم نقل وتصدير برميل البترول الجنوبيّ". وذكر النّاير أنّ قرار حكومة الجنوب إيقاف ضخّ نفطها عبر الشّمال قرارٌ غير مدروسٍ فنيًّا، ويمثّل إعلانًا سياسيًّا لا تسنده دراسة اقتصاديّة، خاصّة وأنّ الخرطوم تحوّطت بتدابيرَ فنّية لمجابهة آثاره[٥].

يرى بعض المحلّلين السّياسيّين أنّ الجنوب سرعان ما أحسّ بخطأ قراره وقف ضخّ النّفط عبر أنابيب الشّمال. فحقائق الواقع الاقتصادي للدّولتين، تشير إلى أنّ الشّمال أكثر قدرةً من الجنوب على الصّمود في معركة عضّ الأصابع هذه، خاصّةً أنّ إنشاء خطّ أنابيب جديد من حقول النّفط في الجنوب عبر كينيا إلى ساحل المحيط الهندي مكْلفٌ جدًّا، ولا يمكن الفراغ من تشييده بين يومٍ وليلة. ولذلك ستبقى دولة الجنوب بلا مصدر دخل لفترة ربّما تطول، وهي دولة تمثّل عائدات النّفط ٩٨% من جملة عائداتها الاقتصاديّة. ومهما يكن مقدار التّفاؤل بقصر أجل دخول ذلك الأنبوب في الخدمة، فإنّ بقاء دولة الجنوب الوليدة بلا عائدات، لبعض الوقت، سيكون أمرًا بالغ الصّعوبة، وبالغ الخطر. غير أنّ عنصرًا جديدًا دخل في هذه المعادلة، وهو قرار الصّين منح جمهوريّة جنوب السّودان قرضًا تنمويًّا بمبلغ ٧ مليارات دولار[٦].

ذكر الخبير الاقتصادي أحمد رفعت، لـ" CNN بالعربية"، أنّ فقدان حقل هجليج – الذي قضت المحكمة الدّائمة للتّحكيم الدّولي في لاهاي عام ٢٠٠٩ بتبعيّته للسّودان– سيفاقم من الصّعوبات الاقتصاديّة التي يواجهها السّودان بعد انفصال الجنوب عنه. فحكومة جنوب السّودان –وهي تعاني من الانعكاسات السّلبية لقرارها وقف ضخّ النّفط عبر أنابيب الشّمال– أحسّت بفداحة انعكاس ذلك القرار على اقتصادها، فأقدمت –سعيا لأن تكون لها ورقة مؤثّرة على طاولة المفاوضات مع حكومة السّودان– على احتلال أكبر الحقول إنتاجًا في السّودان، لتضع حكومة السّودان في الوضع نفسه الذي وجدت فيه نفسها[٧]. وظنّت أنّ ذلك الاحتلال وتوقّف ضخّ النّفط

---

[٥] المصدر السابق.

[٦] الصين تمنح جنوب السودان قرضا بقيمة ٨ ملايين دولار. **شبكة مرجان**، ٢٠١٢/٤/٢٨، استرجاع في ٢٠١٢/٤/٢٩: http://news.askmorgan.net/worldwide/13750-------8--

[٧] إلهام نخلاوي، "فقدان 'هجليج' يفاقم الضائقة الاقتصادية بالسودان"، **سي إن إن بالعربية**، ٢٠١١/٤/١٩: http://arabic.cnn.com/2012/business/4/18/heglig.sudan.economy/

الشّمالي من حقل هجليج سوف يجبر الشّمال على البحث عن حلٍّ وسط في ما يتعلّق بقيمة رسوم معالجة النّفط الجنوبي ونقله وتصديره.

ويقول الخبير الاقتصادي السّوداني، محمد الناير، إنّ السّودان لم يعد يصدّر منتجاته النفطيّة إلى الخارج عقب انفصال الجنوب، باستثناء نسبة محدودة، كوقود البنزين الذي يصدِّره إلى الجارة أثيوبيا، بينما تستهلك السوق المحلّية مشتقّات الغازولين كلّها. وعليه، فإنّه من المحتمل جدًّا أن تُوقف الحكومة السّودانية صادراتها النّفطيّة إلى أثيوبيا، بل ربّما تلجأ أيضًا إلى توفير جزءٍ من احتياجات السّودان من المشتقّات البترولية عبر الاستيراد من الخارج[٨]. ويرى محلّلون اقتصاديّون أنّ لجوء السّودان إلى استيراد بعض المشتقّات النّفطية سوف يزيد الطّلب على الدّولار ممّا يعرّض الجنيه السّوداني إلى مزيدٍ من التّدهور في قيمته[٩]. وقد تدهورت قيمة الجنيه السّوداني إلى النّصف تقريبًا بعد انفصال الجنوب، نتيجة لخروج ثلثي عوائد النّفط من الموازنة.

كان التصدّع داخل بنية المؤتمر الوطني الحاكم في السّودان قد بلغ أوجه في الفترة الّتي سبقت احتلال جنوب السّودان لهجليج. فقد صرّح قياديون في المؤتمر الوطني، مثل أمين حسن، بأنّ الرّئيس البشير لن يترشّح لولايةٍ ثانية. ويبدو أنّ قطاعًا من الكيان الحاكم في السّودان قد أخذ يحسّ بأنّ وجود الرّئيس البشير –الذي تطارده المحكمة الجنائيّة الدولية– في الحكم لفترة رئاسيّة أخرى لن يعين على انفراج الأوضاع السّياسية المحتقنة في السّودان. غير أنّ الدكتور نافع علي نافع، الذي يمثّل الجانب المتشدّد من الإنقاذيّين راح يقول إنّ الرّئيس البشير ليس مخيّرًا في التّنحّي عن التّرشيح، إن كان ترشّحه لولاية ثانية هو رغبة الجماهير. وتردّدت شائعات كثيرة بأنّ هناك تململًا في داخل القوّات المسلّحة نتيجة لعدم تحقيق تقدّم ملموس في الحرب ضدّ الجبهة الثّورية السّودانية (تحالف كاودا) في جنوب كردفان والنّيل الأزرق. في هذه المرحلة الّتي أصبح فيها حكم الرّئيس البشير في أضعف حالاته، جاء احتلال جنوب السّودان لحقل هجليج، ليجعل

---

[٨] "النفط واحتلال هجليج: أكثر من معركة"، **صحيفة السفير**، ٢٠١٢/٤/١٨، استرجاع في: ٢٠١٢/٤/٢٠:
.http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=2128&ChannelId=50816&ArticleId=1600

[٩] عماد عبد الهادي، "هجليج تزيد الأزمة باقتصاد السودان"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٢/٤/١٩:
http://www.aljazeera.net/light/97bf4c0e-b160-4e00-8a8b-af44be2d88ae/badcd167-3df4-4f86-b044-c6ff8f2410aa

السّودانيّين يصطفّون بقوّة وراء قوّاتهم المسلّحة، الأمر الذي أجبر المعارضة في الخرطوم على أن تعلن وقوفها بقوّة مع الحكومة لاسترداد هجليج. وهكذا اختلطت الأوراق، ولربّما كسب نظام الإنقاذ نتيجة لكلّ هذه التّداعيات عمرًا جديدًا.

## تحالف الجبهة الثوريّة السودانيّة (تحالف كاودا)

أُعلن عن تأسيس تحالف الجبهة الثوريّة السودانيّة من منطقة كاودا في جبال النّوبة في ٧ آب / أغسطس سنة ٢٠١١. فقد اجتمعت كلّ من: حركة تحرير السّودان بقيادة مني مناوي، وحركة تحرير السّودان بقيادة عبد الواحد محمّد نور، والحركة الشعبيّة لتحرير السّودان (قطاع الشّمال)، وأعلنوا عن تأسيس التّحالف وفقًا لأهدافٍ نختصرها في الآتي: إسقاط نظام المؤتمر الوطني الحاكم، وتوحيد مساعي القوى السياسيّة السودانيّة وقوى المجتمع المدني وتقويتها لإسقاط النّظام، وتأسيس دولة تُحترم فيها حقوق الإنسان، وتشكيل حكومة وحدة وطنيّة لفترة انتقاليّة مدّتها ستّة أعوام تضطلع بوضع دستورٍ انتقاليّ، وإعادة هيكلة أجهزة الدّولة وبناؤها، وضرورة تسليم مرتكبي جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعيّة والتّطهير العرقي وجرائم ضدّ الإنسانيّة لمحكمة الجنايات الدوليّة في لاهاي، والإقرار بخصوصيّات مشاكل الأقاليم التي تضرّرت من الحروب والنّزاعات المسلّحة والعمل على حلّها، وإقرار الوحدة الطوعيّة لجميع أقاليم السّودان، ووضْع دستور مصدره عقد اجتماعي لجميع الشّعوب السودانيّة، تُضَمن فيه الأسس والمبادئ والأهداف (وردت مفصّلة في تسع نقاط) [١٠].

كما دعا الإعلان السّياسي لتحالف كاودا القوى السياسيّة السودانيّة والحركات المسلّحة لتنضمّ إليه. وناشد الشّعب السوداني والقوّات النظاميّة الانحياز للثّورة. كما ناشد دول الجوار

---

[١٠] "نصّ إعلان تحالف الحلو وعبد الواحد ومناوي: تحالف الجبهة الثورية السودانية– الإعلان السياسي"، **راديو دبنغا**، استرجاع (Retrieved) يوم ٢٠١٢/٤/٢٠: http://www.radiodabanga.org/ar/node/17234.

والمجتمع الدولي والمنظّمات الدوليّة الوقوف إلى جانب شعب السّودان بتقديم الدّعم حتّى يحقّق التّحالف أهدافه. وأعلنت حركة العدل والمساواة مشاركتها، وقال المرضي أبو القاسم مختار سكرتير أمانة الإعلام في الحركة[١١]: لقد سعينا مع إخوتنا المناضلين في قوى الهامش السّوداني المسلّح، لتشكيل كتلة مقاومة موحّدة تضمّ قوى الهامش في الرّيف والمدن والمركز كافّةً من أجل تحقيق تطلّعات جميع أبناء الشّعب السّوداني لاقتلاع النّظام من جذوره. وفي ١٥ آذار / مارس، أورد راديو دبنغا أنّ الجبهة الثوريّة السودانيّة اتّفقت مع حزب الأمّة القومي والحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل على تكوين لجنة مشتركة للخروج ببرنامج عملٍ موحّد لإسقاط النّظام. وجرى الاتّفاق بعد اجتماعٍ للمجلس القياديّ للجبهة الثوريّة برئاسة مالك عقار، ونصر الدّين الهادي المهدي نائب رئيس حزب الأمّة القومي، والتوم هجو عن الحزب الاتّحادي الديمقراطي الأصل[١٢].

## احتلال هجليج وتحالف كاودا: المشاركة ما بين التّأكيد والنّفي

في الوقت الذي أكّدت فيه الحكومة السودانيّة، جازمةً أنّ تحالف كاودا وبعض حركات دارفور، كانت مشاركة مع الجيش الشعبي لتحرير السّودان في احتلال هجليج، ووصفتها بالمرتزقة والعميلة، أعلنت حكومة جنوب السّودان سيطرتها على الحقل من دون أيّ إشارة منها لمشاركةٍ من تحالف كاودا، أو أيٍّ من الحركات الدّارفوريّة. وأورد راديو دبنغا في ١٣ نيسان / أبريل سنة ٢٠١٢، أنّ تحالف الجبهة الثوريّة السودانيّة (تحالف كاودا) جدّد نفيه القاطع لوجود أيّ صلة له من قريبٍ أو بعيد بما جرى في هجليج ويجري. وقال أبو القاسم إمام الحاج النّاطق الرسمي باسم الجبهة لراديو دبنغا، إنّ الجبهة لا صلةَ لها بما جرى في هجليج، وأكّد أنّ اتّهامات المؤتمر الوطني للجبهة الثوريّة السودانيّة بأنّها مرتزقة وهي خلف الهجوم على منطقة هجليج في جنوب كردفان، هي اتّهامات باطلة وكاذبة ولا أساس لها من الصحّة. وأوضح أبو القاسم أنّ

---

١١ "تحالف كاودا هي حركات قوميّة تشمل كلّ السودان، ليست حركات دارفورية كما يسمّيها النظام"، **موقع حركة العدل والمساواة**، استرجاع (Retrieved) يوم ٢٠١٢/٤/٢٠، الموقع على الإنترنت: http://www.sudanjem.com

١٢ "اتّفاق بين الجبهة الثورية وحزب الأمّة القومي والاتحادي الأصل على إسقاط النظام في الخرطوم"، **راديو دبنغا**، استرجاع (Retrieved) يوم: ٢٠١٢/٤/١٩: http://www.radiodabanga.org/ar/node/26899.

الذي يجري في هجليج هو مواجهة بين دولة جنوب السّودان ومليشيات المؤتمر الوطني، وأنّ الجبهة الثوريّة السودانيّة ليست لها أيّ علاقة بذلك، وأكّد أنّ الجبهة الثوريّة السودانيّة قادرة ومستمرّة في برنامجها السّياسي والعسكري والشّعبي من أجل تغيّر الوضع في السّودان، وإنقاذ الشّعب السّوداني من الأزمة التي أدخله فيها المؤتمر الوطني، وقال إنّ ما يدور الآن يؤكّد أنّ المؤتمر الوطني فشل فشلًا تامًّا[١٣]. كما نفت حركة العدل والمساواة بشدّة مشاركتها مع قوّاتٍ من جمهوريّة جنوب السّودان في الهجوم على هجليج[١٤].

بينما كان تحالف الجبهة الثوريّة السودانية (تحالف كاودا) قد أعلن لراديو دبنغا في (الأوّل من أبريل) دخول قوّاته المشتركة إلى منطقة هجليج للبترول والاستيلاء عليها بشكلٍ كامل. فقد صرّح، من الميدان، بدوي موسى الساكن النّاطق الرّسمي باسم حركة العدل والمساواة، لراديو دبنغا قائلًا: إنّ قوّات الجبهة الثوريّة المؤلّفة من حركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السّودان الوحدة، والحركة الشعبيّة (جبال النّوبة)، قد دخلت هجليج أمس واستولت عليها بالكامل[١٥].

## الدّور الإسرائيلي في إبقاء السّودان مضطربًا

تؤكّد الحكومة السودانيّة والكثير من المراقبين أنّ لإسرائيل دورًا في احتلال هجليج. فقد تناقلت وسائل الإعلام أنّ مصادرَ سودانيّة مطّلعة كشفت النّقاب عن تدمير كلّ الآليّات العسكريّة التي دخلت بها قوّة الجيش الشّعبي إلى هجليج، وشملت راجمات أميركيّة الصّنع، وأسلحة إسرائيليّة

---

١٣ "الجبهة الثورية (كاودا) تنفي بشدّة صلتها بما يجري في هجليج والبشير يختار الحرب وسلفاكير عدم الانسحاب"، **راديو دبنغا**، استرجاع (Retrieved) يوم ٢٠١٢/٤/١٩: http://www.radiodabanga.org/ar/node/28557.

١٤ "حركة العدل والمساواة تنفي المشاركة في معارك هجليج"، **راديو دبنغا**، استرجاع (Retrieved) يوم ٢٠١٢/٤/١٩: http://www.radiodabanga.org/ar/node/27529.

١٥ "تحالف الجبهة الثورية (كاودا ) يعلن دخوله هجليج وبسط سيطرته بالكامل والجيش يتّهم حكومة الجنوب"، **راديو دبنغا**، استرجاع (Retrieved) يوم ٢٠١٢/٤/١٩: http://www.radiodabanga.org/ar/node/27816.

متطوّرة، وتمكّنت من بسط سيطرتها على المنطقة بصفةٍ كاملة، وأحبطت في ذات الوقت محاولة إمداد قام بها طيران مشترك للجيش الشّعبي لجنوب السّودان ودولة مجاورة لجوبا لدعم القوّات المنسحبة إلى داخل دولة الجنوب[١٦]. وأوردت وسائل الإعلام أيضًا أنّ حزب الجبهة الديمقراطيّة لجنوب السّودان كشف عن مخطّطات ومؤامرات دوليّة وأجنبيّة بالتّنسيق مع حكومة الجنوب لاستهداف السّودان. وقال ديفيد ديشان رئيس الحزب، إنّ الهجوم الأخير خطّطت له قوى دوليّة بمشاركة المرتزقة في دولة أوغندا بجانب إسرائيل وأميركا ليتمّ تنفيذه بواسطة الحركة الشعبيّة، مبيّنًا أنّ إسرائيل تتولّى دعم حكومة الجنوب بالإمدادات العسكريّة المتمثّلة في الأسلحة والتّدريب العسكري[١٧].

يقول الدكتور عبد الوهاب الأفندي أستاذ العلوم السياسيّة في مقالته في يوم ١٨ نيسان / أبريل ٢٠١٢، لماذا اتّخذت حكومة الجنوب، ورئيسها سلفا كير ميادرديت شخصيًّا، قرار مهاجمة هجليج بعد يومين فقط من توصّل حكومتَي البلدين إلى اتّفاقٍ مبدئي يحترم حقّ مواطني الجنوب في الإقامة في الشّمال دون أيّ عوائق[١٨]: لست في العادة من أنصار نظريّة المؤامرة، ولكن التّفسير الوحيد لهذه التحوّلات غير المفهومة هو وجود عامل خارجي خفيّ. ولعلّنا نتذكّر هنا أنّ تكتيكات الجيش الشّعبي في احتلال هجليج تذكّر بتكتيكاتٍ اتّبعها الجيش الإسرائيلي من قبْل، مثل ثغرة الدفرسوار التي اختلقها أرييل شارون في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣، وقبل ذلك احتلال سيناء والجولان. والهدف من هذه الإستراتيجيّة هو قلب الطاولة على العدوّ، وتحويل مصادر قوّته إلى ضعف، الأمر الذي ينتج تغيير مسار المفاوضات. ولعلّ هناك من أقنع حكومة الجنوب بأنّ قلب الطّاولة في هجليج سيكون له أثرٌ مماثل يجعل الخرطوم تركّز على استعادة

---

١٦ "الجيش السوداني يستولي على أسلحة أميركيّة إسرائيلية في منطقة هجليج"، **اليوم السابع**، استرجاع (Retrieved) يوم ٢٠١٢/٤/٢٠، http://www2.youm7.com/News.asp?NewsID=654494.

١٧ "حزب جنوبي: أوغندا وإسرائيل وأميركا وراء هجوم هجليج"، **أخبار مرجان**، استرجاع (Retrieved) يوم ٢٠١٢/٤/٢٠: http://news.askmorgan.net/sudan/12969---------qq.

١٨ عبد الوهاب الأفندي، "عن تغريب الجنوبيّين عن شمال السودان: دعوة لمراجعات جادّة"، صحيفة **الأحداث** (الخرطوم)، ١٨ أبريل ٢٠١٢.

هجليج، وبالتالي تخفض سقف مطالبها الأخرى. مهما يكن، فإنّ الضحيّة الأولى لهذا التّصعيد كانت مواطني الجنوب في الشّمال، والمقدّر عددهم بأكثر من نصف مليون.

## موقف القوى الدوليّة من احتلال هجليج

في سابقة لم تشهدها ساحة الحكومة السودانيّة من قبل على الصّعيد الدولي، ندّد المجتمع الدّولي بسيطرة دولة جنوب السودان على منطقة هجليج. فقد دعا الأمين العامّ للأمم المتّحدة، بان كي مون، حكومة جنوب السودان إلى الانسحاب الفوري من بلدة هجليج، واستخدام الأدوات القانونيّة والدبلوماسيّة لمعالجة حججها الخاصّة بوضع البلدة التي يدّعي الشّمال سيادته عليها[١٩]. وقال مون: " إنّ الاستيلاء على هجليج يعدّ انتهاكًا لسيادة السّودان وعملًا غير مشروع "، وأضاف بان كي مون قائلًا: "وأناشد أيضًا حكومة السودان الكفّ فورًا عن قصف أراضي الجنوب وسحب قوّاتها من المناطق المتنازع عليها[٢٠]. وندّد الاتّحاد الأفريقي بسيطرة دولة جنوب السّودان على هجليج. كما أعلنت جامعة الدّول العربيّة، عقد اجتماع وزاريّ عربي طارئ في يوم ٢٦ نيسان / أبريل الجاري في القاهرة، للنّظر في التطوّرات على السّاحة السوريّة وتطوّرات الأزمة بين السّودان ودولة جنوب السّودان[٢١]. وزار وزير الخارجيّة المصري محمد عمرو كامل كلًّا من الخرطوم وجوبا لنزع فتيل الأزمة المستعرة بينهما[٢٢]. كما قاد السّفير المصري في دولة جنوب السودان جهودًا لتهدئة الأوضاع بين البلدين، أسفرت عن الإفراج عن أحد عشر أسيرًا لدى

---

١٩ "الخرطوم تعلن تحرير منطقة هجليج من جيش جنوب السودان"، **العربية نت**، استرجاع (Retrieved) يوم ٢٠١٢/٤/٢٠: http://www.alarabiya.net/mob/ar/209035.html.

٢٠ "تضارب الأنباء عن مصير حقل هجليج"، **بي بي سي**، استرجاع (Retrieved) يوم ٢٠١٢/٤/٢٠: http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/04/120420_sudan_heglig.shtml.

٢١ "اجتماع طارئ للجامعة العربية"، صحيفة **الأحداث**، ٢٠١٢/٤/٢١.

٢٢ "الخرطوم تعلن تحرير منطقة هجليج من جيش جنوب السودان"، مرجع سبق ذكره.

الجيش الشّعبي لتحرير السّودان. على الرّغم من المساعي المصريّة، إلا أنّ الحديث عن غياب الدّول العربيّة والجامعة العربيّة كان حاضرًا. ففي ندوةٍ نظّمها المركز العالمي للدّراسات الأفريقيّة يوم الاثنين ٢٣ نيسان / أبريل ٢٠١٢ في الخرطوم دار الحديث حول تشخيص الأزمة السودانيّة على ضوء الاعتداء على هجليج، تحدّث بعض الممثّلين للقوى السياسيّة المعارضة في الخرطوم عن غياب الجامعة العربيّة والدّول العربية، إذ تساءل اللّواء برمة ناصر الأمين العامّ لحزب الأمّة القومي قائلًا: أين الدّول العربيّة؟ وأين الجامعة العربيّة؟

دانت الإدارة الأميركيّة احتلال دولةِ جنوب السّودان منطقة هجليج، كما لوّحت بإمكانيّة فرض عقوبات على الدّولتين في حال فشل التّهدئة.

وفي الوقت الذي أعلن فيه وزير الدّفاع السوداني عبدالرحيم محمّد حسين، عن تمكّن قوّات الجيش من تحرير منطقة هجليج من براثن جيش جنوب السّودان وتكبّده خسائرَ فادحة، صرَّح رئيس جنوب السّودان سالفا كير أنّه أصدر أمرًا لجيشه بالانسحاب بدءًا من يوم الجمعة من منطقة هجليج النفطيّة المتنازع عليها مع الخرطوم، والتي سيطر عليها في العاشر من نيسان / أبريل الجاري. وفي بيانٍ قرأه المتحدّث باسم الحكومة برنابا بنجامين في مؤتمرٍ صحفي، أوضح الرّئيس كير أنّ الانسحاب "سيكتمل خلال ثلاثة أيّام." ونوّه رئيس جنوب السّودان في البيان بأنّ الانسحاب تقرّر استجابةً لنداءات مجلس الأمن الدّولي، وعدد من مسؤولي المجتمع الدولي، ولإشاعة "أجواء تسهم في استئناف الحوار مع السودان"[٢٣]. وكانت حكومة جنوب السّودان قد شدّدت في وقتٍ سابق أنّها لن تنسحب من هجليج مؤكّدةً أنّ المنطقة الغنيّة بالنّفط، والتي سيطرت عليها الأسبوع الماضي، جزءٌ لا يتجزّأ من دولة جنوب السّودان[٢٤]. وأوردت قناة الجزيرة في ٢٢ نيسان / أبريل قولًا لسلفا كير، رئيس حكومة الجنوب يقول فيه، إنّ شعب الجنوب غاضب على حكومته لانسحابها من هجليج، ولكنّه أضاف قائلًا، إنّ حكومة الجنوب لا تقوى على مواجهة العقوبات التي لوّح بها مجلس الأمن ضدّها إن هي بقيت في هجليج.

---

٢٣ المرجع السابق.

٢٤ المرجع نفسه.

## موقف القوى السياسيّة المعارضة في الخرطوم

- شهدت أيّام هجليج الأولى صمت القوى السّياسية المعارضة في الخرطوم، فقد اكتفت بإدانة احتلال دولة جنوب السّودان لهجليج. ثمّ بدأ الحديث لاحقًا عن ضرورة التّعبير عن الموقف من هجليج في إطار الأزمة الوطنيّة. كانت النّدوة التي نظّمها المركز العالمي للدّراسات الأفريقيّة في الخرطوم يوم الاثنين ٢٣ نيسان / أبريل ٢٠١٢، وشاركت فيها القوى السياسيّة المعارضة في الخرطوم، من أوسع النّدوات والملتقيات السودانيّة التي تناولت موضوع هجليج في إطار الأزمة الوطنيّة في السودان[٢٥]. وهي تعبّر بحقّ عن موقف القوى السياسيّة المعارضة في السّودان من قضيّة هجليج على ضوء الأزمة الوطنيّة. لقد شارك في النّدوة كلّ من:

١. اللّواء برمة ناصر، الأمين العام لحزب الأمّة القومي، الذي يتزعّمه الصّادق المهدي.
٢. صديق يوسف إبراهيم، من الحزب الشّيوعي السّوداني.
٣. كمال عمر، الأمين السّياسي لحزب المؤتمر الشّعبي الذي يتزعّمه الترابي.
٤. محمود عابدين، من اللّجان الثوريّة.
٥. عبد الله زكريا، مدير المركز العالمي للدّراسات الأفريقيّة.

- سعت النّدوة إلى تشخيص جوهر الأزمة السودانيّة على ضوء الاعتداء على منطقة هجليج. وحاولت الإجابة عن الأسئلة التّالية: ماذا بعد هجليج؟ وما هي الدّروس المستفادة، وما هو مصيرنا؟ وما المخرج من الأزمة؟ تحدّث المشاركون في النّدوة بتوسّع، وبإمكاننا تلخيص حديثهم في النّقاط التالية:

[٢٥] صحيفة **الأحداث**(الخرطوم)، ٢٤ أبريل ٢٠١٢.

- التّنديد بالمواقف المزدوجة التي تلعبها أميركا في دول المنطقة وبشكلٍ خاصّ في السّودان.
- التّساؤل عن غياب الدّول العربيّة والجامعة العربيّة.
- تحميل حزب المؤتمر الوطني الحاكم، ووزير الدّفاع مسؤوليّة ما حدث، والتّساؤل عن حجم الخسائر. وقال الأمين العام لحزب الأمّة القومي: إنّ هجليج أهمّ نقطة في السودان بعد الخرطوم. وتساءل هل جرى الاحتلال نتيجة غفلة أم إهمال أم ضعف وعدم قدرة؟ وهل الحرب هي الحلّ؟ وهل أعددنا أنفسنا لها؟ وقال لابدّ من مساءلة كلّ من تسبّب في ما حصل في هجليج ومحاسبته. وأضاف قائلًا: لا يجب أن تترك قضايا الوطن لفئةٍ معيّنة على امتداد عشرين سنة، في إشارةٍ للحزب الوطني الحاكم، غلطة وراء غلطة، وأضاف إنّنا سنفقد كلّ السّودان بهذه الطريقة.
- الحديث عن غياب المعلومات والشفافيّة بشأن الخسائر.
- تهنئة القوّات المسلّحة السودانيّة والشّعب السّوداني.
- الإشارة إلى أنّه في ظلّ قول حكومة جنوب السّودان إنّ جيشها انسحب، وفي ظلّ ادّعائها أنّ هجليج جنوبيّة، المشكلة لم تحلّ.
- التّسليم بأنّه آن الأوان للتّباحث في القضيّة وتناولها بهدوء .
- الحديث عن احتكار الحزب الحاكم القضايا الوطنيّة للمتاجرة بها وتسييسها، وتعمّده منع الأحزاب من المشاركة على الرّغم من أنّ القضيّة كلّية للوطن.
- رفض توزيع الحكومة الاتّهامات على فئةٍ من المعارضة واتّهامها بالخيانة في كلّ تصريحاتها.
- الإشارة إلى أنّ التشوّهات التي حدثت لا تحلّ إلّا بالحوار حفاظًا على الوطن.
- توضيح أنّ خروج الشّعب السّوداني كان انحيازًا للقضيّة الوطنيّة، وليس من أجل الحزب الحاكم.
- الإشارة إلى أنّ السّودان مرشّح للتشظّي، إذ قال الأمين السّياسي لحزب المؤتمر الشّعبي: جنوبنا الجديد مأزوم والسّودان مرشّح لمزيد من التّقسيم وهذه مسؤوليّة المؤتمر الوطني، خسرنا السّلام بعدم تنفيذ الاتفاقيّة بصورةٍ جيّدة، وخرجنا من درس هجليج بعِبَر.

- الدّعوة إلى إرساء أدبٍ جديد في التّعامل مع الجنوب.

- أمّا عن المخرج من الأزمة والعمل من أجل الخروج من النّفق، فقد قال الأمين السّياسي لحزب المؤتمر الشّعبي: إنّ المخرج يتمحور حول وحدة القوى السياسيّة. وأضاف فلتكن حكومة وطنيّة انتقاليّة برئاسة البشير مدّتها سنة أو سنتان مع حلّ كلّ مؤسّسات الدّولة وذهاب كلّ قيادات المؤتمر الوطني وفق دستورٍ جديد نتوافق فيه حول قضايا وحدة الوطن.. أمّا إذا ظلّ المؤتمر الوطني فإنّ ذلك يمثّل خطرًا على السّودان ولن تعود وحدته إلّا بذهاب النّظام. وقال صديق يوسف إبراهيم من الحزب الشّيوعي السّوداني: إنّ الاعتداء على هجليج اعتداء على أرض الوطن.. لا نقبل الاعتداء على الآخرين وندافع عن هجليج، ولكن في ذات الوقت لا نقبل الاعتداء على الجنوب وسنقف ضدّ الحكومة إذا أرادت ارتكاب ما من شأنه دفع البلاد لتعيش في أزمة.. خاصّةً مع القضايا العالقة وزيادة الطّين بلّة. ودعا صديق إلى عقد مؤتمرٍ دستوري عامّ تشارك فيه كلّ الفصائل التي تحمل السّلاح ، وإذا رفض الحزب الوطني الحاكم، وأصرّ على السّلطة فلا مخرجَ من مواجهة النّظام إذا رفض حكومة قوميّة[٢٦].

## آثار احتلال هجليج وتداعياته

١. إعلان دولة جنوب السّودان عن أحقيّتها في هجليج، وبالتّالي إضافة موضعِ نزاعٍ جديد.
٢. إعلان الخرطوم عن أربعة شروطٍ للتّطبيع مع دولة جنوب السّودان؛ وهي تتلخّص في الآتي:

– اعتراف حكومة الجنوب بالاتّفاقات الموقَّعة سابقًا.

[٢٦] المصدر السابق.

– مذكّرة التّفاهم حول الأمن؛ ومن بنودها ميثاق عدم الاعتداء الذي وقّعه رئيسا الاستخبارات في البلدين.

– أن تعترف حكومة جنوب السّودان بالحدود التي كانت موجودةً قبل استقلال السّودان عن بريطانيا ومصر في الأوّل من كانون الثّاني / يناير ١٩٥٦.

– أن يوقف جنوب السّودان دعمه للمتمرّدين، وأن يسحب قوّات الجيش الشّعبي الجنوبي التي لا تزال في أراضي الشّمال[٢٧].

٣. أطلقت أزمة احتلال هجليج ملامح دورٍ جديد، ستضطلع به مصر بالتّأكيد؛ وذلك بعد أن تبيّن للقائمين عليها أخيرًا، أنّ سياسة اللّامبالاة والنّأي بالنّفس عن مشاكل السّودان، ستؤدّي في النّهاية إلى الإضرار بمصالحها الوطنيّة. وقد أدخلت عاملًا سلبيًّا فاعلًا في قضيّة استقرار منطقتَي حوض نهر النّيل، والقرن الأفريقي؛ وهما المنطقتان الأكثر تأثيرًا في الأمن القومي العربي (وأمن مصر في مركزه). وقد عرضت مصر مساعيها الحميدة لإنهاء الأزمة؛ بعد أن تبيّن لها أنّها مقصودةٌ ومستهدَفةٌ إسرائيليًّا، من خلال تهديد مصالحها في المنطقتين المشار إليهما. وقد يعي الجانبان –المصري والسّوداني– أهمّية التّنسيق التّكاملي في ما بينهما، بعيدًا عن حساسيّات الماضي؛ وينطلقان إلى بناء نموذج علاقاتٍ مستقبليّةٍ قائمة على الأخذ بعين الاعتبار مسائل الأخوّة والمستقبل والمصالح المشتركة لشعبَي وادي النّيل الشّقيقيْن.

٤. في ظلّ تأكيد الحكومة على مشاركة "تحالف كاودا" وبعض حركات دارفور في احتلال هجليج؛ وَصَمَتْ الحكومة السّودانية بعض عناصر المعارضة بالخيانة. وقد دانت المعارضة السّودانيّة في الخرطوم احتلال هجليج؛ رافضةً تهمَ الخيانة، وداعيةً إلى عدم تصعيد حالة الحرب بين البلديْن.

٥. أوجد احتلال هجليج مناخًا حربيًّا في سماء البلدين، تبعه استقطابٌ حادٌّ لمواطني كلّ دولة.

---

[٢٧] "الجنوب يواصل انسحابه والسّودان يضع أربعة شروط للتّطبيع"، **صحيفة الإمارات اليوم**، ٢٠١٢/٤/٢٢.

٦. عادت الحكومة السّودانية إلى تفعيل الخطاب الدّيني الحادّ؛ بدلًا من تفعيل الحسّ الوطني.
٧. إعلان البرلمان السّوداني أنّ دولة جنوب السّودان، هي دولةٌ معادية. وذكر المسؤولون السّودانيّون أنّهم سيعملون على إنهاء حكم الحركة الشّعبية في الجنوب؛ وهو الأمر الذي شجبته بعض قوى المعارضة.
٨. وقوع خسائر ضخمة في الأرواح والمعدّات العسكريّة في الجانبيْن، وحدوث تدميرٍ كبير للمنشآت.
٩. تضاعف النّعرة العنصريّة في الشّمال؛ وذلك إثر خطاب الرّئيس البشير، الذي وصف فيه الحركة الشّعبيّة بالحشرة، وقوله إنّهم "لا تنفع معهم سوى العصا". وذلك ما دعا بعض المثقّفين وبعض رموز المعارضة إلى انتقاد هذا الخطاب.
١٠. تلقّف الإعلام الحكومي لغة خطاب السّلطة، وخلقه حالة من الهياج؛ يتعذّر معها تمامًا بروز أيّ صوتٍ للعقل.
١١. كان احتلال هجليج طعنًا في ما كانت تتباهي به الحكومة السّودانية من قدرةٍ على استخراج البترول، مقابل فشل الحكومات السّابقة في ذلك. وهذه حقيقةٌ، غير أنّ استخراج البترول لا ينفصل عن المساعي السّابقة التي قامت بها الحكومات المتعاقبة من أجل ذلك الهدف. والواقع أنّ هجليج تمثّل لدى الحكومة رمزًا للتّباهي ومواردًا مهمًّا.
١٢. بدت هجليج بعد احتلالها أهمَّ موقعٍ في السّودان بعد الخرطوم. وهو ما يطرح السّؤال التّالي: كيف جرى احتلال أهمّ موقعٍ بعد الخرطوم بهذه البساطة وبتلك السّرعة؟ لاسيّما وقد سبق أن دخلت قوّات حركة العدل والمساواة مدينة "أمّ درمان"، قادمةً ممّا يلي حدود السّودان الغربيّة.

## هجليج والأزمة الوطنيّة واستشراف المستقبل

### ١. الحاجة إلى تحقيق التّسوية الوطنيّة الشّاملة

إنّ احتلال دولة جنوب السّودان منطقة هجليج الغنيّة بالنّفط؛ يُعبّر وبوضوحٍ عن أمريْن:

**الأوّل:** أنّ هناك حروبًا أخرى آتية بين دولة جنوب السّودان ودولة السّودان؛ سببها الأراضي والموارد. فمنطقة "أبيي" التي هي موضع نزاعٍ، كان قد اجتاحها الجيش الشّعبي لتحرير السّودان، في منتصف حزيران / يونيو قبل الانفصال. ولكنْ سرعان ما سيطر الجيش السّوداني عليها، ثمّ انسحب منها بموجب قرار مجلس الأمن الدّولي؛ الذي أجاز نشر ٤٢٠٠ عنصرٍ من القوّات الأثيوبيّة التّابعة للأمم المتّحدة، بهدف حفظ السّلام في منطقة "أبيي" المتَنازَع عليها بين السّودان وجنوب السّودان. ولن يمنع تلك الحروب سوى حلّ القضايا التي لم تُحسم بعدُ، والوصول إلى اتّفاقٍ بين البلدين؛ من شأنه أن يضمن سلام انسياب العلاقات بينهما. هذا إلى جانب تحقيق التّسوية الوطنيّة في السّودان.

**الأمر الثّاني:** إنّ احتلال هجليج –سواء وقع بمشاركة "تحالف كاودا" أو لم يقع– يعبِّر بفصاحةٍ عن أزمةٍ وطنيّةٍ عميقة؛ إن لم يقع التّعجيل بحلّ الأزمة الوطنيّة. فالحروب قادمةٌ، وستكون واسعة المجال ومستمرّة. ولهذا، فإنّ احتلال هجليج هو دعوةٌ قويّة لمختلف الأطراف، خاصّةً منها الحكومة السّودانيّة؛ لضرورة العمل على تحقيق التّسوية الوطنيّة. إنّ التّسوية الوطنيّة لا يمكن أن تتحقّق بتوقيع الاتّفاقيات، وتصميم الحلول الجزئيّة. وهي تتطلّب حلًّا شاملًا، وليس فقط توقيع اتّفاقيات سلام جزئيّة، مع الحركات المسلّحة بشكلٍ فرديّ.

## ٢. الأزمة الوطنيّة واتّفاقيات السّلام: منهج التّرقيع ونتائجه

على الرّغم من حقيقة التّنوّع الثّقافي في الواقع السّوداني؛ فإنّ الفكر السّياسي في السّودان، قد تمحور حول الوحدة. واتّسم المسار السّياسي بالحرص على الوحدة؛ بما هي حقٌّ تاريخيٌّ موروثٌ عن الآباء، ولا يمكن التّفريط فيه. ولم يكن التنوّع الثّقافي موضع اهتمامٍ أو احتفاء؛ بل إنّه لم يكن من معطيات الحراك الثّقافي والسّياسي والاجتماعي، وهو ما فجّر الصّراعات، وأدّى إلى تراكم المظالم. وأمام تحدّيات التّسوية الوطنيّة وانفجار الصّراعات؛ اتّبعت الدّولة السّودانية منهج

توقيع الاتّفاقيّات مع الحركات والجماعات المطالبة بالحقوق ورفع المظالم. ولم يكن توقيع الاتّفاقيّات من أجل السّلام والاستقرار سوى تكريسٍ لمنهج التّرقيع والتّرميم. فقد بدأت دوّامة الحرب والصّراعات في السّودان من جنوبه عام ١٩٥٥، وتوسّعت في العقدين الأخيرين لتشمل مناطق النّيل الأزرق، وجبال النّوبة، وشرق السّودان، ودارفور. وعلى إثر هذه الحروب والصّراعات؛ تفشّت ثقافة الاتّفاقيات في السّودان[٢٨]. ففي عام ١٩٦٥، عُقد مؤتمر المائدة المستديرة حول جنوب السودان[٢٩]. وفي عام ١٩٧٢، جرى توقيع اتّفاقية "أديس أبابا" مع حركة "أنيانيا الأولى"[٣٠]. وقد منحت الاتّفاقية الحكم الذّاتيّ لإقليم جنوب السّودان؛ وهو الأمر الذي أوقف حربًا أهليّةً دامت ١٧ عامًا. وفي نيسان / أبريل عام ١٩٩٧ وُقِّعَت اتّفاقيّة الخرطوم للسّلام[٣١]، وتبِعتها اتّفاقيّة "فاشودة"[٣٢] في ٢٠ أيلول / سبتمبر ١٩٩٧. وفي كانون الثّاني / يناير عام ٢٠٠٢، وُقِّعَت في سويسرا اتّفاقية وقف إطلاق النّار في منطقة جبال النّوبة.

---

[٢٨] تناول عبدالله الفكي البشير هذا الموضوع بتوسُّعٍ في ورقةٍ عنوانها: "الإخفاق في إدارة التنوّع الثّقافي: السّودان نموذجًا"، ستُنشر ضمن كتاب عنوانه: **انفصال جنوب السودان: المحاذير والمآلات**، (الدّوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحت الطّبع).

[٢٩] عُقد المؤتمر في السّادس عشر والتّاسع والعشرين من شهر آذار / مارس عام ١٩٦٥، برئاسة مدير جامعة الخرطوم، الدكتور النذير دفع الله، وثمانية عشر ممثلًا عن الأحزاب السّياسية الشّمالية، وأربعة وعشرين من السّياسيين الجنوبيّين. وبحضور مراقبين من غانا وكينيا ومصر وأوغندا ونيجريا والجزائر، في ما سُمِّي بـ "مؤتمر المائدة المستديرة حول جنوب السّودان". وقد وصف منصور خالد ذلك المؤتمر قائلًا: "ذلك المؤتمر هو أوّل محاولة سودانيّة جادّة للبحث عن السّلام". راجع: منصور خالد، **السودان: أهوال الحرب وطموحات السلام، قصّة بلدين**، (لندن: دار تراث، ٢٠٠٣)، ص ٢٤٣.

[٣٠] أنيانيا وتعني الثّعبان السامّ، هو الاسم الذي أطلق على حركة التمرّد الأولى التي انطلقت في ١٨ آب / أغسطس ١٩٥٥، وانتهت بتوقيع اتّفاقيّة أديس أبابا بين الحكومة السّودانية و "أنيانيا الأولى". هناك أيضًا، "أنيانيا الثانية"؛ وهي حركة مسلّحة تكوّنت من عدّة مجموعات في جنوب السودان، وأعلنت تمرّدها عام ١٩٨٢. وقد انضمّت إلى الحركة الشعبيّة لتحرير السودان، وانسلخت منها، بعد قيام الحركة الشّعبيّة –في عام ١٩٨٣– على مراحل متعدّدة. المرجع: الواثق كمير (تحرير)، **جون قرنق: رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانيّة**، ط٣، (الخرطوم: ماستر للطباعة، ٢٠٠٥)، ص. ٧٢، ٧٧.

[٣١] جرت الاتّفاقية مع عددٍ من الفصائل المقاتلة في جنوب السّودان، وهي: جبهة الإنقاذ الديموقراطية المتّحدة لجنوب السودان (تتكوّن من حركة استقلال جنوب السودان والاتحاد السوداني للأحزاب الأفريقية)، والحركة الشعبية لتحرير السودان (مجموعة بحر الغزال)، وقوّة دفاع الاستوائيّة، ومجموعة جنوب السّودان المستقلّة. المرجع: فيصل عبد الرحمن علي طه، **السودانيون والبحث عن حلّ لأزمة الحكم**، (أمّ درمان: مركز عبد الكريم ميرغني، ٢٠٠٠)، ص١١٩.

[٣٢] جرت الاتّفاقية مع مجموعة (لام أكول) بحضور رث قبيلة الشلك.

وفي عام ٢٠٠٥، جرى توقيع اتّفاقية السّلام الشّامل مع الحركة الشعبيّة لتحرير السّودان. وفي أيار / مايو ٢٠٠٦، وُقِّعَت اتّفاقيّة "أبوجا" مع حركة "جيش تحرير السّودان"؛ وذلك في إطار جهود تحقيق السّلام في دارفور. وفي تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠٠٦، جرى توقيع اتّفاقية سلام شرق السّودان، مع جبهة شرق السّودان. ووُقِّعت كذلك اتّفاقيّاتٌ عديدةٌ مع حركات دارفوريّة؛ هذا إلى جانب مشاريع اتّفاقياتٍ لحلّ قضيّة دارفور، لاتزال المفاوضات بشأنها متعثِّرةً.

وعلى الرّغم من تفشّي ثقافة الاتّفاقيات هذه؛ فقد ظلّ السّودان يعيش حالةً من عدم الاستقرار وانعدام السّلام والتّنمية. وظلّت الصّراعات تتجدّد وتتوسّع، والانقسامات تتتالى وتتمدّد. وإذا ما نظرنا إلى هذه الاتّفاقيّات في إطار صورتها الكلّية، مستصحبين واقع التّنوّع الثّقافي الذي يعيشه السودان؛ فإنّنا نجدها عمليّات ترميمٍ وترقيعٍ، تعاطت مع اللّحظة الرّاهنة، ولم تتعاطَ مع جذور المشاكل والقضايا. وهذا على الرّغم من نجاحها المؤقّت في حقن الدّماء؛ وهو أمرٌ مطلوبٌ في حدّ ذاته، وواجبٌ وطنيٌّ وإنسانيّ. وفي ظلّ التّنوّع الثّقافي الماثل في السّودان؛ فإنّ كلّ هذه الاتّفاقيات تمثّل حلولًا جزئيّةً، وتعبّر –بوضوحٍ– عن الهروب من مواجهة السّؤال الجوهري: كيف يُحكم السّودان؟[٣٣]

## خلاصة

إنّ الإجابة عن هذا السّؤال (كيف يُحكم السّودان؟)، تتطلّب المواجهة الشّجاعة لقضايا السّودان كلِّها، وليس لقضايا أقاليم بعينها. وإلى جانب ذلك، فإنّ هذه الاتّفاقيات هي ذات طبيعةٍ جهويّةٍ وإثنيّة، ولهذا لا يمكن لها أن تحقّق السّلام والوحدة المنشودين. وإذا ما حقّقت البعض من الاستقرار والسّلام وشيئًا من الوحدة الصّوريّة؛ فإنّ ما ستحقّقه سيكون مرحليًّا وهشًّا في داخله. ولهذا لا يمكن التّعويل على تلك الاتّفاقيّات لتكون أساسًا للتّسوية الوطنيّة والبناء الوطني. نحن في حاجةٍ ماسّةٍ إلى تحقيق تسويةٍ وطنيّةٍ شاملة. فسلسلة اتّفاقيّات السّلام التي وقِّعت وستُوَقَّع؛ ليست إلّا ترميمًا لبناءٍ متهالك، وتعبيرًا فصيحًا عن الإخفاق. وستؤول أقصى مراتب مصيرها إلى الانهيار وأدناها إلى الانفصال. وفي هذا المشهد، فإنّ الواقع يشير –بمعطياته– إلى أنّنا نسير

[٣٣] عبدالله الفكي البشير، مرجع سبق ذكره.

نحو خطر الحروب الواسعة والطويلة. وما من شيءٍ بإمكانه صدّ هذا الخطر، غير تحقيق التّسوية الوطنيّة، من خلال الحوار والتّوافق والتّشارك والشّراكة الواسعة في الإجابة عن السّؤال الأساسيّ؛ وهو: كيف يُحكم السّودان؟

لم تسعف اتّفاقيات السّلام الدّولة السّودانية بالإجابة عن هذا السّؤال، كما أنّها لم تضمن التّراجع عن طرحه من جديد. فالسّؤال ظلّ قائمًا منذ عام ١٩٦٥، وحتّى اليوم. وسيظلّ قائمًا إذا لم تُحقَّقْ التّسوية الوطنيّة الشّاملة. ولهذا، فلا يمكن التّعويل على تلك الاتّفاقيات لتكون أساسًا لتحقيق التّسوية الوطنيّة، واستكمال البناء الوطني. فالسّودان في حاجةٍ ماسّة وعاجلةٍ إلى تحقيق تسويةٍ وطنيّةٍ شاملة، وإلى حلولٍ شاملة لقضاياه وليس إلى حلولٍ جزئيّة. ومن أجل الحلّ الشّامل للأزمة الوطنيّة؛ لابدّ من التّركيز على الأسس التّالية:

١. إدارة السّودان على أساس التّنوّع الثّقافي.
٢. إقامة الدّولة المدنيّة على أساس المواطنة.
٣. إقامة نظامٍ ديمقراطيٍّ تعدُّديّ، يعتمد على فصل السّلطات.
٤. ترسيخ مفهوم السّيادة الوطنيّة والوطنيّة السّودانيّة.
٥. الاتّفاق على ثوابت وطنيّة؛ بما في ذلك السّيادة الوطنيّة وحماية الأراضي.

**خريطة تُبيّن موقع هجليج والحقول النفطيّة**